# ( الفيوضاتُ العَمِيمَة شرح الدُّرَّةِ اليتيمَة ) لِلكلالليِّ

(دراسةٌ نَحْويَّةٌ)

# (Al-Fayyodhat Al-Ameema,Explanation of Al- Durra Alyateema)

**SyntacticalStudy**

د. نجيب بن محفوظ بن كَرَامة الزُّبيدي

الأستاذ المساعد بقسم النَّحو والصرف

كليَّة التربية سيئون جامعة حضرموت

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
العلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

**(AUST)**

ISSN : 2410-1818

# ( الفيوضاتُ العَمِيمَة شرح الدُّرَّةِ اليتيمَة ) لِلكلاليِّ

## (دراسةٌ نَحْويَّةٌ)

**المُلخَّص :**

أظهرت هذه الدِّراسةُ عَلَمًا حضرميًّا يخفى اسمُه على أبناء هذا الجيل الذين يعيشون على التراب الذي عاش عليه، ذلك العالم هو سالم بن مبارك الكلاليّ، وأبانتْ الدِّراسةُ المنزلةَ العلميَّة لشرحه الموسوم بـ(الفيوضاتُ العَمِيْمَة)، على منظومةٍ نحْويَّة مشهورة هي (الدُّرَّة اليتيمة) لِعالم حضرميٍّ هو الآخر في عداد المنسيين، إنَّه سعيد بن سعد بن نبهان التميمي، كما رَصدت جهودَه وأشهر اختياراته النَّحْويَّة مِن خلال ذلك الشرح.

وقد تكونت هذه الدِّراسة من ثلاثة مباحث، المبحثُ الأول: الكلاليُّ نَسَبُه وحياته، والمبحث الثاني: شرحه للدُّرَّة اليتيمة المُسمَّى (الفيوضاتُ العميمة)، والمبحثُ الثالث: اختياراتُه النَّحْويَّة.

وَلَعَلَّ أبرزَ نتائجها أنَّ الكلاليَّ مِن العلماء الذين أسهموا في بناءِ ثقافة أمَّته بالنَّظر إلى المدَّة الزَّمنيَّة التي ظهرَ فيها، وهي فترة انقطاع عِلميٍّ في رقعة اشتهرت بالعلم سابقًا، ومصنفاتُه المتنوعة شاهدةٌ على ذلك، كما أنَّ شرحه على الدُّرَّة اليتيمة لا يقِلُّ عِلميَّة عن ثلاثة الشُّروح الأخرى، فقد استشهد بالشواهد جميعها بما فيها الحديث النَّبوي، وعلَّل لكثيرٍ مِن المسائل النَّحْويَّة مع أنَّ الكتابَ ليس بكتاب تعليل، واهتمَّ بالخلاف النَّحْويِّ مع نِسبة الأقوال إلى أصحابها والترجيح غالبًا، وظهر أثرُ علوم الشريعة في أمثلته ومصطلحاته وحدوده واختياراته وإعراباته وتعبيره، وقد غلب على اختياراتِه النَّحْويَّة موافقته للبصريين.

**Abstract :**

This study showed a well-known Hadramischolar. His name isconcealedthat the people of this generation, who live on the landwherehe lived, do not recognize. He is Salem Bin Mubarak Al-Kalali.The study also showed the scientific status for his explanation entitled (Al-Fayyodhat Al-Ameema) of the famous syntacticalpoemwhich is (Al- Durra Alyateema) belonging to anotherHadramischolarwho is also considered among the forgotten scholars.He isSaeedBin Sa'adBin NabhanAl-Tamimi.His efforts as well as his famous syntactical choices have been spotted through that explanation.

This studyis consisted ofthree chapters.The first chapter is about Al-Kalali'slineageandlife.The second chapterdeals withhis explanationofAl-Durra Alyateema which is called(Al-Fayyodhat Al-Ameema).The third chapter reveals his syntacticalchoices.

The most importantresults of the study areas the following.Al-Kalaliis one of the scholarswho have contributed tobuild his nation's culture with regard tothescientificinterruption period thathe appeared in which is in anareapreviously knownto science, andhis variousworksbear witness to it.

In addition, his explanationofAl-Durra Alyateemahas no less scientific importance

than other three explanations, so he cited the all various citations including the Hadith.He gave reasons formany syntactical issues although thebook is not of explanations.He concerned himself withthe syntactical disagreementreferringmost likely the words to their right owners.Afterward, Sharia Science's effecthas been clearly arisen in his examples, terminologies,limitations,choices, parsing and expression.His agreement with Basra's people has dominated hissyntacticalchoices.

ISSN : 2410-1818

**المُقدِّمة :**

الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وآله وصحبه أجمعين.

تُعَدُّ دراسة الشخصيَّات العلميَّة وآثارها مِن الدراسات المُجدية، ليس لأنَّها لمسةُ وفاء حسب، وإنَّما لأنَّها توثيقٌ لعلومهم المُتنوِّعة، وَحِفظٌ لآرائهم المُختلفة، وخِدمةٌ لتراث أمَّتهم، وتزداد الدِّراسةُ أهميَّةً إذا كان العالم مغمورًا أو نسيَه تاريخُ قُطْرِه وَقَصَّرَ في حقِّه أهلُ بلدِه، كما هو حالُ شخصيَّة هذه الدِّراسة!

تكونت الدِّراسة من ثلاثة مباحث، تحدَّث المبحثُ الأول عن الكلاليِّ نَسَبِه وما يتعلق بحياته، وتحدَّث المبحثُ الثاني عن شرحه للدُّرَّة اليتيمة المُسمَّى (الفيوضاتُ العميمة)، فيما رصد المبحث الثالث أبرز اختياراته النَّحْويَّة.

ولعلَّ مِن أبرز الصعوبات التي يلاقيها الباحثون في مثل هذه الأبحاث هي اعتمادهم على نصوص مخطوطة تحتاج إلى جهد في تحقيقِها وإصلاحِها وتقويمِها، مع أنَّ العمل ليس بتحقيقٍ خالص، كما أنَّ الشخصيَّات المدروسة في الغالب تكون غير مشهورة، وربما لم يُكتب عنها مِن قبل؛ مِمَّا يتطلب بحثًا في المكتبات التي تحوي مخطوطات، وربما السَّفر إلى مناطقهم والبحث عن آثارهم عند أناس رُبَّما لا يُدركون أهميَّةَ هذه الأبحاث.

**المبحث الأول: اسمه وحياته**

**اسمه ومولده[1]:**

سالم بن مبارك بن سالم(٢) بن عبد الرحمن الكُلاليّ، نِسبة لآل عبد كُلال الحميري، الذين استوطن بعضهم مدينة الشحر وما جاورها، مثل تبالة وَعَرَف

(١) يُنظر لترجمته: حضرموت فصول في الدُّول والأعلام والقبائل والأنساب، للناخبي: ٩٤ .٩٩، وهي الترجمة الأساس للكلاليّ؛ لأنَّ النَّاخبيَّ معاصر له وأحد طلابه فإنَّه يُعبِّر عن بقوله: شيخنا. وقد أخذ عن النَّاخبي هذه الترجمة تلميذه محمد بن أبي بكر باذيب في كتابه: جهود علماء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي: ٢/ ١١٦١.١١٦٤.

(٢) قدَّم الناخبي اسم جد أبيه (عبد الرحمن) على جده لأبيه (سالم)، وما أثبتناه هو الموجودة على المخطوطات التي اطلعنا عليها مثل: الفيوضات، والقصائد، والعدة والذخيرة.

ISSN : 2410-1818

بحضرموت، وُلِد في تبالة المشهورة بالعلم الواقعة شمال الشِّحر، ولم يُضبَط تاريخُ ميلاده – في حدود اطِّلاع الباحث -.

**طلبُه للعلم:**

طَلَبَ العِلمَ في مرحلة الشباب وتحديدًا في سنِّ الخامسة والعشرين، واشتهر من شيوخه: عمر بن مبارك بن عوض بادُبَّاه (١٣٦٧هـ)، وفي سيئون علي بن محمَّد الحبشي (١٣٣٣هـ)، وَعلوي بن عبد الرحمن المشهور (١٣٤١هـ)، الذي جلس أسبوعًا في تبالة عند مروره بها مُتوجِّهًا إلى الشِّحر. وقد نبغ الكلاليُّ في العلوم الشرعيَّة في مدة زمنيَّة وجيزة جدًا، حيث لازم شيخَه الأول عمر بادُبَّاه ثلاثة أشهر أتقن فيها كثيرًا مِن العلوم، ثم ثلاثة أشهر أخرى، عاد بينهما إلى مسقط رأسه تبالة للدعوة بتوجيه مِن شيخه، لكنَّه حُورِب ثُمَّ عاد بعدها بصحبة شيخه بادُبَّاه فتحقَّق له ما أراد، وصار إمامًا لمسجد المحضار في تَبالة، وأصبح الكلاليُّ أعجوبة زمانه وعلامة دهره في بلده وما جاورها، وسارت بشهرته الرُّكبان في حضرموت وخارجها.

**أداؤه للعلم:**

لَمَّا اشتهر الكلاليُّ توافد إليه طلابُ العلم وأسسَّ مدرسةً علميَّة تخرَّج فيها الدَّارسون دفعة بعد أخرى؛ مِمَّا يُؤكد أنَّ الدِّراسة فيها كانت منتظمة(٣)، ومِن طلابه: عوض عليان، وسالمين بن سرور، ومبارك باراشد، والقاضي شيخ بن علي بن سالم مراقب القضاة بمدينة زنجبار عاصمة سلطنة الفضلي، والقاضي حسين بن محمد بن الشيخ أبو بكر القاضي بمحكمة المكلا، وأشهر طلابه عبد اللّٰه بن أحمد النَّاخبي (١٤٢٨هـ)، الذي ترجم لبعض شيوخه ومنهم الكلاليّ، وغيرهم كثير مِمَّن تَركت كُتبُ التاريخ توثيقَ أسمائهم.

(٣) يُنظر: إثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت، لعبد الخالق البطاطي: ١٩.

ISSN : 2410-1818

**توليه القضاء :**

في السنوات العشر الأخيرة من حياته تولَّى الكلاليُّ قضاءَ الشِّحر مدَّة زمنيَّة قصيرة، ما لَبث أنْ تركه مبكِّرًا، وكان تركه للقضاء إخلاءً أو إحالة للتقاعد(٤)، وبعدها عاد إلى تبالة وتفرَّغ لِلعلم والتعليم والتأليف.

**مذهبه الفقهي :**

معلوم أنَّ المذهب الفقهي السائد في حضرموت هو مذهب الإمام الشَّافعي، درَّسَ الكلاليُّ أصولَه وفروعَه، وتَبعًا لذلك شرح بعضَ مختصراته وألَّف فيه كما سيأتي في ذِكر مؤلفاته.

**رحلته:**

لم نتمكَّن مِن معرفة هل رحل الكلاليُّ لطلب العلم أو لا ؟ ولم يذكر النَّاخبي - وهو من طلبته - سوى رحلته إلى منطقة الصداع لتلقي العلم عن بادبَّاه، وهي من أعمال الشِّحر قريبة من تبالة. وقد ذُكِر أنَّه رحل إلى سيئون بدلالة ذِكْرِ شيخه الحبشي (٥).

**أمانته العلمية:**

لا شك أنَّ العلم يُكسبُ صاحبَه أمانة، وهي مِن آكد شروط تولي القضاء، وقد أوتي الكلاليُّ أمانةً علميَّةً برزت في نسبة الأقوال إلى أصحابها ونقْلِها بنصِّها، وقد ذكر في مقدِّمة هذا الشرح سبب تأليفه أنَّه لم يعثر على شرحٍ للدُّرَّة اليتيمة، وفي آخر هذا الشرح ذكر في التنبيه الأول أنَّه بعد ثلاثة عشر عامًا وقف على شرح المالكي للدُّرَّة اليتيمة المُسمَّى (فرائد النحو الوسيمة)؛ إبراء للذِّمة مِن تهمة السطو العلمي، والأعجب أنَّه نقل مِن شرح المالكي نُصوصًا كان في غِنى عنها لإتمامه الشرح قبل الاطلاع عليها، وقد ساعده على ذلك أنَّه لم يأذن لأحدٍ نَسْخ شرحه في المُدَّة التي سبقت حصوله على نُسخة من شرح المالكي، فلم ينتشرْ شرحُه قبل الإضافة؛ وختم التنبيه

(٤) يُنظر: القضاء في حضرموت، لعبد الرحمن بكير: ١٣١.

(٥) يُنظر: جهود علماء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي، محمَّد باذيب: ٢/ ١١٦١.

ISSN : 2410-1818

متمثِّلًا بقول ابن مالك في ابن معطي فقال: (( لِيعلم الواقفُ عليه أنِّي مُتأخرٌ وأنَّ المؤلف الأول أحقُّ بالفضل منِّي:

وهو بسبقٍ حائزًا تفضيلا مستوجبًا ثنائي الجميلا ))[٦].

وهذا مِن باب: الحذر مِمَّا لا بأس فيه خشية مِمَّا فيه بأس! وإلَّا فليس هناك دليل على تقدُّم شرح المالكي حيث التأليفُ.

**آثاره ومؤلفاته:**

نَبغ الكلاليُّ في كثير مِن العلوم الشرعيَّة وكانت مؤلفاته تُمثِّل جزءًا مِن ذلك النبوغ، منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مفقود، وسنذكرُها كالآتي:

**في العقيدة:**

- شرح في العقيدة (لعلَّه شرح على أحد المتون العَقَدِيَّة).

**في الفقه:**

- شرح على مختصر بافضل (الأقرب أنَّ هذا المختصر هو: المقدَّمة الحضرميَّة وليس المختصر اللطيف، فكلاهما يُسمَّى مختصَرًا ).
- العدَّة والذخيرة للمبتدئ المحتاج لأحكام الجبيرة .
- ذخيرة الناهض شرح عدة الفارض مِن الفرائض (والعُدَّة هذه منظومة لابن نبهان).

**في النَّحو:**

- إسعاف السالك بشرح ألفية ابن مالك (يقع في جزأين).
- الفيوضات العميمة شرح الدُّرَّة اليتيمة (والدُّرة اليتيمة في النَّحو لابن نبهان، هذا الشرح مُطوَّل وقد اختصره غير أنَّنا لم نقِف على المختصر).

في التاريخ والأنساب والتراجم:

- قصيدة في التاريخ وشرحها.
- رسالة في نسب آل الكلاليِّ ومَن اشتهر منهم.
- ترجمة لشيخه عمر بادبَّاه (مُطوَّلة).
- ترجمة لمولى شعب النُّور أحمد بن صالح (مُطوَّلة).

(٦) الفيوضات العميمة: ٢٦٨.

ISSN : 2410-1818

**في الشعر:**

- ديوان شعر (كبير) ولَعلَّه يضمُّ مجموعة من الدواوين الصغيرة.

- قصائد في مدح الحبيب أحمد بن صالح بن الشيخ أبي بكر بن سالم (ثلاث قصائد).

**وفاته:**

توفي بمنطقة تَبالة مِن أعمال مدينة الشحر ليلة الثلاثاء، العشرين من شوَّال، سنة اثنتين وستين وثلاثمائة وألف هجرية(٧)، وهو موافق للتاسع عشر مِن أكتوبر سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة وألف للميلاد.

**المبحث الثاني: شرحه للدُّرَّة (الفيوضاتُ العميمة)**

تُعدُّ منظومة الدُّرَّة اليتيمة لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي (١٣٥٤هـ) من المنظومات السهلة لتعليم الناشئة مبادئ النَّحو العربي، وقد كتب الله لها القَبول استجابة لدعوة صاحبها في مقدِّمتها؛ إذ حَفظها كثيرٌ من طلاب العلم وَشَرَحَها علماء لهم مكانتهم العلميَّة كالكلاليِّ والمالكيِّ والعثيمين والأهدل، وسيأتي الحديثُ عن أبرز سمات هذه الشروح في نهاية هذا المبحث.

وَشَرْحُ الكلاليِّ للدُّرَّة اليتيمة هو الشَّرح الوحيد الذي ما زال مخطوطًا؛ إذ الشُّروح الأخرى طُبعتْ في زمنٍ قريبٍ مِن زَمَنِ تأليفها وربُّما في حياة شُرَّاحها، علمًا أنَّ الكلاليَّ معاصرٌ للنَّاظم وشرحه سابقٌ لتلك الشروح؛ ولِهذا السبب تأتي أهميَّة هذا المبحث، وقد اعتمد الباحث على مصورة من مصورة الدكتور حسين علوي الحبشي عن نسخة في مكتبة السيد جعفر بونمي (١٩٦٠م)، وهي واضحة الخط سليمة مِن النقص، مليئة بالأخطاء وبخاصة الإملائية، عددُ صفحاتها تسع وستون ومائتان، تَمَّ نسخُها بعد وفاة الشارح بستة أعوام، ولم يجتهد الباحث كثيرًا للحصول على نُسخ أخرى للمخطوط؛ لأنَّ البحث ليس بتحقيق للشرح.

(٧) هذا ما وجدناه على غلاف بعض مخطوطاته، وهو ما أثبته الناخبي، وهو أقرب مِمَّا دُوِّن على صفحة قبيلة الكلالي على الشبكة الإلكترونية أنَّه توفِّي سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وستين للهجرة؛ لمجموعة من الأسباب منها: أنَّ الناخبي من طلابه، وأنَّ ما دُوِّن على المخطوطات قريبٌ من زمن وفاة المؤلف بالنظر إلى تاريخ النسخ، وأنَّه محدَّد باليوم والليلة، فضلًا عن مصداقية ما يُكتب في المواقع الإلكترونيَّة.

ISSN : 2410-1818

**المنهج والأسلوب:**

سلك الكلاليُّ منهجًا واضح المعالم في شرحه للدُّرَّة، فهو لم يذكر بيت الدُّرَّة كاملًا قبل البدء في الشَّرح، وإنَّما يأتي به مجزَّءًا - ولم يخالِف ذلك إلَّا في موضع واحد(٨) أو كان البيت مثالًا(٩) - ويبدأ بذكر اسم الباب كما ورد في الدُّرَّة، وربَّما تدخَّل في العنوان بزيادة أو تقديم وتأخير كما في أبواب: المثنَّى، والنَّكرة والمعرفة، والمنصوبات من الأسماء، وباب إعمال اسم الفاعل، ثُمَّ يُبيِّن معناه وحدَّه النَّحْوي، ثُمَّ يشرع في الشَّرح مستشهدًا بالقرآن الكريم كثيراً والسُّنَّة والشِّعر والنثر، ومكثرًا مِن الأمثلة لتوضيح القاعدة، ويُعدِّد الشروط التي ذكرها النَّحويون في المسألة، وإنْ كانت مجموعة في نظم غير الدُّرَّة أتى به تيسيرًا لطلاب العلم، ولم يُهمل الخلاف النَّحْوي، وكان أمينًا في نقل الأقوال واللهجات مقرونة بذكر أصحابها ومُسندة إلى قائليها، مرجِّحًا في كثير من المسائل ويعلِّل لترجيحه إذا احتاج إلى تعليل، وقد كانت ألفية ابن مالك حاضرةً في ذهنه فيستشهد بأبياتها كلَّما رأى حاجة لذلك مع التذكير أنَّه قد شرحها، ويستأنس بالنقل عن ابن عقيل والدّماميني وأبي النَّجا والمالكي وغيرهم، وقد التزم إعرابَ كلِّ الشواهد والأمثلة بما في ذلك أمثلة الدُّرَّة. وقد بدت ظاهرة الاستطراد في هذا الشَّرح مِن خلال ذِكرِ العلل النَّحْويَّة، وذِكرِ الصِّيَغ الصرفيَّة، وتفسير ألفاظ الدُّرَّة، وشرح معاني بعض ألفاظ الشَّواهد بأنواعها، وذِكرِ بعض مُسلَّمات الإعراب كسبب تحريك السَّاكن والتخلُّص منه، وأحيانًا يصِل الأمر إلى بيان الإملاء والكتابة، وربما عذرُه أنَّه أراد إفادةَ المُتعلِّم النَّاشئ وإغناءه عن السُّؤال أو الرجوع إلى كُتُب أخرى قد تكون عزيزة في ذلك الزمان!

**مصادره:**

لم يُخف الكلاليُّ أسماء العلماء الذين أخذ عنهم ولا المصادر التي استعان بها في شرحه هذا، بل كان يُصرِّح بها وبأسماء أصحابها، وهذا يرفع من قيمة الشرح العلميَّة كما أنَّه يُؤكد على عِلميَّة الشَّارح وأمانته، فمِن العلماء الذين ورد ذكرهم في ثنايا الشَّرح: الخليل، ويونس، وسيبويه، والكسائي، والمبرد، والفرَّاء، والأخفش،

(٨) يُنظر: الفيوضات العميمة: ٦٨.

(٩) يُنظر: المصدر السابق: ٣٤، ٣٩، ٨٠.

ISSN : 2410-1818

والزجاج، وابن النَّحَّاس، وابن خرُّوف، والجرمي، وابن الحاجب، وأبو البقاء العكبري، وابن مالك، وأبو حيَّان الأندلسي، وابن عقيل، وابن هشام، والدماميني، والفاكهي، والسَّعد التفتازاني، والسجاعي، والجرجاني صاحب شواهد ابن عقيل، وابن عنقا، والشَّاطبي، وأبو النَّجا، وبحرق، والأمير، وإسماعيل الحامدي (لعلَّه من معاصري المؤلف). ومِن الكُتب: كافية ابن الحاجب، وألفية ابن مالك، والتسهيل، وإعراب شواهد ابن عقيل، والكواكب الدريَّة على متممة الآجرومية، وشرح الشذور، وشرح ابن عقيل، وحاشية أبي النجا على الآجرومية، وشرح ملحة الإعراب لبحرق، كما أنَّه أشار في الخاتمة إلى أَخْذِهِ عن شرح المالكي للدُّرَّة ولم يَرد ذِكْرٌ له ولا لشرحه، ومعرفةُ النَّصوص المنقولة عنه متروكةٌ لِمَن أراد تحقيق هذا الشرح .

**شواهده النَّحويَّة:**

نقصد بها الشواهد القرآنيَّة والحديثيَّة والشعريَّة والنثريَّة التي تُؤيد القاعدة أو تُخالفها وليست من عند المؤلف، وسنعرضها كالآتي:

ـ القرآن الكريم: استشهد بمائتين وثمان عشرة آية بما فيها المكرر عدا ما في المقدِّمة، ومنهجُه أن يذكر موضع الشاهد من الآية إذا كانت طويلة، وأحيانًا يقتصر على موضع الشاهد ولو كان المعنى ناقصًا، وربما جاء بما يُكمل المعنى عند الإعراب، لاسيما إذا كان المتروك جوابًا للشرط(١٠).

ـ القراءات: استشهد بالقراءات متواترها وشاذِّها ولم يَرُد حرفًا منها، وكان ينسب القراءة لقارئها وبخاصة إذا كانت سبعيَّة، ويُوجِّه التغاير القرائي في الآية المستشهَد بها معنى وإعرابًا(١١).

ـ الحديث النَّبوي: استشهد بسبعة أحاديث سوى ما في المقدِّمة والخاتمة، أوَّل أحدَ هذه الأحاديث بما ينسجِم مع القاعدة النَّحْويَّة، وجعل الأخرى دليلًا على المستشهَد عليه(١٢)، ولم يكن مِمَّن يُمثِّل بالحديث حسب، وإنَّما كان يستشهد به.

(١٠) يُنظر: ٣٨، ٤٠، ٥٣، ٥٨، ٦٦، ١١٣، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٢، ١٩٦، ٢٣٢، ٢٥٦، ٢٥٨.
(١١) يُنظر: ٤١، ٦٧، ٧٤، ١٠٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٦، ٢٢٨.
(١٢) يُنظر: ٨، ٢٧، ٣٢، ١٤٨، ١٦٤، ١٦١، ٢٢٨.

ISSN : 2410-1818

ـ الشعر: استشهد باثنين وثلاثين بيتًا، ومنهجه أنْ يذكر البيت، ثُمَّ يُعربه ويوضِّح معناه، وإنْ كان فيه أكثر مِن رواية أو أكثر من وجه إعرابي فإنَّه يُبيِّنه، وفي الغالب يذكر اسم القائل.

ـ النَّثر: استشهد بكثير من الأقوال والعبارات والأمثال النَّحْويَّة المشهورة(١٣).

**أمثلته النَّحويَّة:**

الكلاليُّ كغيره من النَّحويين يضرب أمثلة مِن تأليفه فضلًا عمَّا يستشهد به، وبعض هذه الأمثلة لم يتوخَّ منها التربية والإرشاد ويقتصرُ ضربُها على توضيح القاعدة وتطبيقها، غير أنَّ بعضها الآخر يتحقَّقُ هدفَان من ضربها؛ هدفٌ نحْويٌّ بتوضيح القاعدة مثل: هل زيدٌ في الدار؟ وزيدٌ يقوم وهندٌ تقوم، وهدف تربويٌّ بتعديل السلوك أو معالجة قضية، مِن هذا النَّوع: ذو علمٍ (ولم يَقُلْ: ذو مالٍ) في الأسماء الخمسة، سوَّكتُ فمي، جئت كي أقرأ العلم، أسلِمْ حتَّى تدخل الجنَّة، ليت لي مالًا فأتصدَّق، ليت لي مالًا فأنفقه، ليت لي مالًا فأحج، صار السِّعر رخيصًا، أضحى الفقيه ورِعًا، ما زيدٌ عالمًا لكنَّه صالح، إنْ تُصلي تسجد للّه يرحمك، جالس العلماء أو الزُّهاد، صمتُ يوم الخميس، نظرتُ في المِصحف، شهدتُ الحرب إيقاعًا للصلح بين الفريقَين.

**مظاهر التيسير في الشرح:**

لعلَّ مِن أهم مظاهر التيسير في هذا الشرح تبسيط الحدود النَّحْويَّة، وتوضيح العِلل التعليميَّة تنظيرًا وتطبيقًا، والبُعد عن التأويل ما استطاع، وإيراد الأبيات المنظومة مِن غير الدُّرَّة التي تجمع الشروط أو الأجزاء التي تنضوي تحت قاعدة واحدة، ومِن أهم المظاهر أيضًا ربط النَّحو النظري والقواعد المجردة بالتطبيق؛ وذلك بإعراب الشَّواهد جميعها إعرابًا تفصيليًّا غالبًا، وهذا ما ينشدُه طلاب العلم وبخاصة الناشئة منهم.

**الخلاف النَّحوي:**

اهتمَّ الكلاليُّ بالخلاف النَّحوي اهتمامًا كبيرًا، وعند ذِكره للخلاف يذكر الأقوال منسوبةً إلى أصحابها، وفي الغالب يُرجِّح بينها كما سيأتي في مبحث الاختيارات، ومِن النَّادر أنْ يَحكي الخلاف دون ترجيح، كقوله عن أداة التعريف:

(١٣) يُنظر: ٢٧، ٥٨، ١٤٤، ١٦١، ٢٢٣.

ISSN : 2410-1818

((والتعريفُ بالألِف واللام هو مذهبُ الخليل، وهمزة (أل) عنده أصليَّة، وهو همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وعند سيبويه ما يُوافقه لكنَّه يُخالفه في أصالة الهمزة، فعنده أنَّها زائدة مُعتدٌّ بها في الوضع، وعنه أيضًا أنَّ التعريف باللام وحدها، والهمزةُ همزة وصل جُلبت للتمكين من الابتداء بالساكن، وفُتِحت لكثرة الاستعمال مع اللام))(١٤).

**التعليلُ النَّحْوي:**

التعليلُ بارزٌ في هذا الشرح بروزًا يجعل مِن الواجب إفراده بالذِّكر، والنَّاظر يجد أنَّ العِلل التي جاء بها الكلاليُّ تنتمي إلى العِلل الأوليَّة كما يُسميها ابن السراج وابن مضاء القرطبي، وهي العِلل التعليميَّة التي يُعرَفُ بها كلامُ العرب(١٥)، وليست هناك عِلل قياسيَّة ولا جدليَّة أو علل ثانية وثالثة إلَّا نادرًا، ومِن أهم العِلل التي وردت في هذا الشرح زيادة عمَّا سيأتي في الاختيارات:

- قال عن اختصاص الجرِّ بالاسم: ((اختصَّ بالاسم؛ لأنَّهم قصدوا أنْ يوفوه لأصالته في الإعراب حركاته الثلاثة وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحدًا منها، فنقصوه ما لم يكن معمول الفعل وهو الجرُّ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنَّصب))(١٦).

وقال عن اختصاص الجرِّ بالاسم والجزم بالفعل: ((إنَّما اختصَّ الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدًا للتعادل؛ لأنَّ الاسم خفيفٌ؛ إذ مدلوله بسيط، والفعل ثقيل؛ إذ مدلوله مركَّب من الحدث والزمان، والسكونُ أخفُّ الحركات فأُعطي الخفيفُ الثَّقيلَ، والثَّقيلُ الخفيفَ؛ لِتعادلَ خِفَّةُ الاسم ثِقلَ الحركة، وتُعادلَ ثِقلُ الفعلِ خِفةُ السكون))(١٧). وقد ذكر العُكبري عِللًا ثلاثًا أخرى(١٨).

- وقال عن الاسم الذي اتصل به ياء المتكلم: ((إنَّما قُدِّرت الحركةُ فيه؛ لأنَّ ياء المُتكلِّم تستدعي انكسارَ ما قبلها لأجل المناسبة، والمحلُّ الواحد لا يقبل حركتَينِ في

(١٤) الفيوضات العميمة: ١٣١ .١٣٢.
(١٥) يُنظر: الأصول في النَّحو، لابن السراج: ١/ ٥٤، والردُّ على النُّحاة، لابن مضاء القرطبي: ٢٣.
(١٦) الفيوضات العميمة: ٨. وذكَّر: (الثلاثة ... واحدًا) ولم يؤنثها تبعًا للحركة؛ لأنَّه قصد الرَّفع والنصب والجر.
(١٧) الفيوضات العميمة: ١٢.
(١٨) يُنظر: اللباب، للعكبري: ١/ ٦٥.

ISSN : 2410-1818

آنٍ واحد ))(١٩)، أي: العامل يطلب حركة غير الحركة التي يطلبها الياء وهي الكسرة، والمحلُّ الواحدُ لا يتحملُّ حركتَينِ مختلفتَينِ، فلا بُدَّ مِن حذف إحداها وإبقاء الأخرى، فحذفوا ما يطلبها العامل وأبقوا ما يناسب الياء؛ لأنَّ الإضافة إلى الياء هي الطارئة والمُعتدُّ به هو الطارئ(٢٠).

- وقال في عِلَّة صرف ما لا ينصرف: (( إذا أُضيفت معلومات ما لا ينصرف أو دَخَلَ على جميع معلومات ما لا ينصرف (أل) وجب صرفُها؛ وذلك لِمَا سبق مِن أنَّ الاسم إنَّما يُمنع من الصرف إذا أشبه الفعل، ومعلومٌ أنَّ الإضافة و(أل) مِن خواصِّ الأسماء، فإذا دخلت إحداهما على ما لا ينصرف زال عنه شَبه الفعل ))(٢١).

- وقال عن نون المثنَّى: ((عِوضًا عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لِجبرِ الضَعف الذي لَحقه بفوات التنوين))(٢٢). وكون التنوين عِوضًا عن التنوين فقط قول الجمهور، وعند الزجاج عِوضًا عن الحركة فقط، أو لظهور حكم الحركة والتنوين وليست عِوضًا منهما كما يُفهم من كلام سيبويه، وجعلها الفراء تفريقًا بين ألف التثنية وألف المنصوب المنون للواحد في الوقف، وقيل غير ذلك مِمَّا لا يترتب عليه شيء(٢٣).

- وقال عن شرط التنكير في التثنية: ((ولا يُثنَّى العَلَمُ إلَّا بعد تنكيره بأنْ يُراد أي واحد مُسمَّى به، ثُم يُعوَّض عن العلمية التعريف بـ(أل) أو النِّداء؛ لأنَّ العَلم يدلُّ على التشخيص، والتثنيَّةُ تدلُّ على الشيوع فيتنافيان))(٢٤).

- وقال عن بناء عشر عند تركيبها مع اثنين: ((فأعرِب اثنا إعراب المثنى، وأقيم عشر مقام النُّون، وبُني على الفتح لِتَضَمُّنِه واو العطف، ولا يصح أنْ يقال أنَّه مضاف))(٢٥).

---

(١٩) الفيوضات العميمة: ١٤.

(٢٠) يُنظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٤/ ١٩٤.

(٢١) الفيوضات العميمة: ٢٥. ويُنظر: اللباب، للعكبري: ١/ ٥٢١.

(٢٢) الفيوضات العميمة: ٣١

(٢٣) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ١/ ١٨، واللباب، للعكبري: ١/ ١٠٧، والتبيين، للعكبري: ٢١١ المسألة (٢٤)، وارتشاف الضرب، لأبي حيَّان:٢/ ٥٧

(٢٤) الفيوضات العميمة: ٣٢

(٢٥) الفيوضات العميمة: ٣٣.

ISSN : 2410-1818

ـ وقال عن الشرط الأول من شروط إعمال إذًا: ((إنْ صُدِّرت في أول الكلام الذي وقع جوابًا لكلامٍ قبلها؛ لأنَّها حينئذٍ في أشرف محالها، فإنْ وقعت حشوًا في الكلام بأنْ اعتمد ما بعدها على ما قبلها أُهْمِلت ))(٢٦).

ـ وقال في تعريف الضمير المستتر وجوبًا: (( فالمستتر وجوبًا وهو الذي لا يمكن أنْ يحلَّ الظاهرُ ولا الضمير البارز محله؛ لكون عامله لا يرفع إلَّا الضمير المستتر ))(٢٧).

ـ وقال عن تقدُّم خبر (إنَّ) وأخواتها عليها: (( ولا يتقدَّم خبر هذه الحروف عليها ولو ظرفًا ومجرورًا، فلا يُقال: قائمًا إنَّ زيد، ولا عندك إنَّ زيدًا ولا في الدار إنَّ زيد؛ لِضعفها في العمل بعدم تصرُّفها؛ لأنَّ عملها بالحمل على الأفعال فلم يَقْوَ قُوَّتها ))(٢٨).

ـ وقال: (( وأمَّا (لا) العاملة عمل (إنَّ) وتُسمَّى (لا) التبرئة فهي التي يُراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص، بحيث لا يبقى فرد من أفراده لمناسبتها لها في إفادة المبالغة في النَّفي كما أنَّ (إنَّ) للمبالغة في الإثبات، فيكون من باب حمل النَّظير على النَّظير والنَّقيض على النَّقيض ))(٢٩).

ـ وقال في التوكيد بالنفس والعين: (( ويجب إفراد النَّفس والعين مع المفرد، وجمعهما على (أفعل) مع المثنَّى والجمع ... فكان القياس نفساهما أو عيناهما، لكنَّهم عَدَلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتَينِ فيما هو كالشيء الواحد )) (٣٠).

ـ وقال عن الشرط الأول في المفعول له: (( كونه مصدرًا وهل يُشترط مع ذلك كونه قلبيًّا أم لا؟ فيه خلاف والأصحُّ اشتراط كونه قلبيًّا، أي: من أفعال النَّفس الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والإجلال؛ لأنَّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزَّمان مع الفعل المعلَّل ))(٣١).

(٢٦) المصدر السابق: ٦٣.
(٢٧) المصدر السابق: ١١٠.
(٢٨) المصدر السابق: ١٧٠.
(٢٩) المصدر السابق: ١٧٩
(٣٠) المصدر السابق: ١٨٥
(٣١) المصدر السابق: ٢٣٦ .٢٣٧.

ISSN : 2410-1818

**موقفه مِن أصول النَّحو:**

الكلاليُّ كغيره مِن أهل العِلم يعتدُّ بالسماع والقياس والإجماع، فَمِن السماع قوله عن حذف أحد معمولَي (لات): ((فلا يجتمعان لِعدم السماع))(٣٢)، وقوله في الملحقات بالمثنَّى: ((ونحو: الأبوين للأب والأم في تغليب التثنية سماعي كما صرَّح به غير واحد ))(٣٣). ومن أخْذِه بالقياس أنَّه يتمسك به إلَّا في مواضع مُعلَّلة كتعارضه مع السماع في إعمال الحروف المشبهات بـ(ليس)، قال: ((وأكثرها عملًا (ما) النافية، وكان القياس فيها أنْ لا تعمل لِعدم اختصاصها))(٣٤)، أو الكراهة النَّحويَّة كما في التوكيد بالنفس والعين ومطابقته للمؤكَّد المثنَّى، قال: ((فكان القياس نفساهما أو عيناهما، لكنهم عَدَلُوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتَين فيما هو كالشيء الواحد))(٣٥). ومن الإجماع قوله: ((وأمَّا (لات) فتعمل عمل ليس بإجماع من العرب))(٣٦). واحتجَّ للشروط والقواعد بالاستقراء الناقص الذي بنى النَّحْويون عليه قواعدهم، وذكر كثيرًا من اللهجات منسوبة إلى أصحابها.

**المصطلحات:**

المصطلحات التي وردت في هذا الشرح أكثرها بصريٌّ ويحدُّها بحدود علميَّة أو تعليميَّة مُبسَّطة، وقد وردت بعض المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين كالنعت والخفض و(لا) التبرئة، وهو إذ يستعمل هذه المصطلحات يُشير أحيانًا إلى الخلاف في تسميتها، فنراه يقول: ((والتعبير بالمضمر والضمير للبصريين، والكوفيون يقولون الكناية والمكني))(٣٧)، ويقول أيضًا: (( والجرُّ عبارة البصريين والخفضُ عبارة الكوفيين))(٣٨). وهناك مصطلحات غيرها أشهر منها يستعملها أحيانًا، مثل: المُركَّب التقييدي، والمحمول على المثنى لا الملحق بالمثنى، والأمثلة الخمسة وهو أدقُّ من الأفعال الخمسة، والاسم النَّص لا الموصول الخاص تبعًا للنَّاظم، و(أل) التي لبيان

(٣٢) الفيوضات العميمة: ١٦٦.
(٣٣) المصدر السابق: ٣٢.
(٣٤) المصدر السابق: ١٦٢.
(٣٥) المصدر السابق: ١٨٥
(٣٦) المصدر السابق: ١٦٦.
(٣٧) المصدر السابق: ١٠٨. ١٠٩.
(٣٨) المصدر السابق: ٢٥٦.

ISSN : 2410-1818

الحقيقة أو لبيان الطبيعة، ياء النفس لا ياء المتكلِّم، وبدل الشيء من الشيء لا بدل كلٍّ من كلٍّ.

**أثر علوم الشَّريعة في شرحه:**

الكلاليُّ عالم وفقيه فلا غرابة أنْ يظهر أثرُ ذلك في أمثلته ومصطلحاته وحدوده واختياراته وتعبيره وإعرابه، فالأمثلة قد سبق الحديث عنها، أمَّا المصطلحات فنجد عنده مصطلح (لام الحكمة) بدلًا من (لام التعليل)، يقول: (( ولامُ الحِكمة نحو: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، بكسر نون الوقاية، وإنَّما لم تكن هذه اللام للتعليل لأنَّ أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن التعليل والأغراض))(٣٩)، ومصطلح (بدلُ الشَّيء مِن الشَّيء) عِوضًا عن (بدلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ)؛ لِيصحَّ إطلاقُه على ما يختصُّ باللّه تعالى لِصِحَّة وصفه بالشَّيء كما قال تعالى:﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ إذ بدل كُل من كل يُطلق على ذي الأجزاء واللّهُ مُنزَّه عن ذلك، ويُسمَّى البدل المطابق أو موافق من موافق(٤٠).

وأمَّا أثرها في الحدود فبعد أنَّ عرَّف الكلام عند النُّحاة ذكرَ بعضَ ما خرج عنه فقال: (( وخرج الكلام عند المتكلمين، أعني: علماء التوحيد فهو عندهم عبارة عن المعنى القائم بذات الله الخالي عن الحرف والصوت ))(٤١)، وهذا قول الأشاعرة، أمَّا أهل السُّنَّة فتعريف الكلام عندهم هو تعريف النُّحاة(٤٢). وبعد تعريفه لاسم الفاعل قال: (( ولا يَرد على اعتبار الحدوث في حدِّ اسم الفاعل ما كان في حدِّ اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى؛ لأنَّه مبنيٌّ على التجريد من الحدوث المُعتبَر في وضع الصِّفة والاستمرار، وليس مدلولًا للفظ بل مُستفاد من العِلم بأنَّ كلَّ ما هو صفة له تعالى مستمرٌّ له))(٤٣).

---

(٣٩) الفيوضات العميمة: ٦٩.

(٤٠) يُنظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٣/ ١٢٧٧، وارتشاف الضرب، لأبي حيَّان: ٤/ ١٩٦٤، والتوجيه النَّحوي في ضوء الخلاف العقدي، لنجيب الزُّبيدي: ١١٣. ١١٥.

(٤١) الفيوضات العميمة: ٦.

(٤٢) يُنظر: البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني: ١/ ١٤٩، والتوجيه النَّحوي في ضوء الخلاف العقدي، لنجيب الزُّبيدي: ٥١ .٥٤، وأخطاء النَّحويين واللغويين في العقيدة، لصلاح العدني: ٣٣. ٩٣.

(٤٣) الفيوضات العميمة: ٢٤٥.

ISSN : 2410-1818

وأثرها في اختياراته كاختيار أسماء اللّه الحسنى أعرف المعارف (٤٤)، وفي إعرابها يجعلها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة على التعظيم تأدبًا، وَيُقدِّم لأسماء اللّه الحسنى بقوله: (( ولفظ الجلالة))(٤٥)، ويعبِّر بتعبيرات فيها حيطة شرعيَّة كالتعبير عن فعل الأمر بفعل الدُّعاء عندما يكون من العبد للمعبود، وفي بيان الأوجه الجائزة لغة وإعرابًا عندما لا تَرد به قراءة يقول: (( وإنْ قلتَ في غير القرآن...))(٤٦)، ووَكل إعراب الحروف المقطَّعة في أوائل بعض السُّور إلى عالمه فقال: (( اللّه أعلم بمراده))(٤٧). وجعل مرجع ضمير الغائب معلومًا في قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر:١]، فقال: (( أي: القرآن ))(٤٨)؛ وذلك لِذِكْرِه في سورة العلق قبلها وهو الذي أُمر الرسول بقراءته؛ ولهذا ارتباط بِعِلْمِ المناسبة بين السُّور، وهذه مسألة لها تعلُّق بتحديد زمان ليلة القدر؛ إذ الآية إحدى الآيتَينِ اللتَينِ يتكون منهما الدليل المركَّب على أنَّ ليلة القدر في رمضان لا في غيره.

**الفيوضات وشروحات الدُّرة اليتيمة:**

مِن وسائل معرفة منزلة الشَّرح عند كثير من الباحثين المعاصرين عَقدُ موازنة بينه وبين الشُّروح الأخرى في مواضع مختلفة؛ إذ بهذه الطريقة تكون النتائج أقرب للصِّدق عندهم، ولأنَّ المطلوبَ في مثل هذه الأبحاث الإيجازُ فإنَّنا سنجري موازنة بين هذه الشروح دون ذكر النصوص؛ إذ ما سنذكره سمات عامة التزم بها كلُّ شارح في أغلب المواضع وأصبحت منهجًا يسير عليه، ومِن خلالها تتضح أوجه التشابه وأوجه التمايز، وفي ظنِّ الباحث أنَّ هذه الطريقة أسلم؛ لأنَّ المواضع المُختارة في الطريقة الأولى قد تكون منتقاة لمصلحة شرح ما؛ فتُبنى على ذلك نتائج لا تصدُق إلَّا على تلك المواضع.

(٤٤) المصدر السابق: ١٠٨.

(٤٥) جريًا على المشهور عند المعربين، والتعبير الموافق للدليل هو: والاسم الأحسن؛ لقوله تعالى: چچ چ چ چ چ [الأعراف: ١٨٠]، وغيرها من الآيات.

(٤٦) الفيوضات العميمة: ٨٢، ٨٥.

(٤٧) الفيوضات العميمة: ١٧٢.

(٤٨) المصدر السابق: ١١٠.

ISSN : 2410-1818

**أبرز السمات العامة:**

سنذكر أبرز السِّمات العامة في شروحات نظم الدُّرَّة اليتيمة في النَّحو لابن نبهان التميمي الحضرمي (١٣٥٤هـ)، وهي أربعة شروحات: شرح الكلالي (١٣٦٢هـ) المُسمَّى (الفيوضات العميمة بشرح الدُّرَّة اليتيمة) وهو موضوع هذه الدِّراسة، وشرح محمد بن علي المالكي (١٣٦٧هـ) المُسمَّى (فرائد النَّحو الوسيمة شرح الدُّرَّة اليتيمة)، وشرح محمَّد بن صالح العثيمين (١٤٢١هـ) – ليس له اسم سوى ذلك -، وشرح الدكتور عبد الله قادري الأهدل المُسمَّى (غيث الدِّيمة شرح الدُّرَّة اليتيمة)، وهذه السِّمات هي:

- عند شرحهم لنظم الدُّرَّة نجد أنَّ الأهدلَ يأتي بأبيات الباب النَّحْوي كاملة في بداية كلِّ باب ثُم يشرحها، أمَّا العثيمين فإنَّه يأتي بكلِّ بيت منفصل عن غيره ثُم يشرحه مُجَزَّءًا، في حين أنَّ الكلاليَّ لا يذكر بيت الدُّرَّة وإنَّما يشرح الألفاظ مجزأة مازجًا المتن بالشرح مع المحافظة على المتن مُميَّزًا، وهكذا فعل المالكي.

- التزم أكثرهم بتسميَّة النَّاظم للأبواب النَّحْويَّة إلَّا أنَّ الكلاليَّ خالَف في بعضها، فزاد في تسميَّة بعض الأبواب ألفاظًا واستبدل أخرى، كما في أبواب: المثنَّى، والنَّكرة والمعرفة، والمنصوبات، وباب إعمال اسم الفاعل.

- يغْلب على أسلوب الكلاليِّ والأهدل التركيب والعُمق، أمَّا أسلوب المالكي والعثيمين فهو تعليمي مُبسَّط .

- كلٌّ منهم استشهد بالقرآن الكريم والسُّنَّة والشعر والنَّثر، وكان الأهدل أكثر إيرادًا للشواهد القرآنيَّة يليه الكلاليُّ ثُم العثيمين ثُم المالكي، وقريب مِن ذلك الأحاديث والشعر.

- في أثناء توضيح القواعد يستعين كلٌّ منهم بأبيات مِن ألفيَّة ابن مالك، وقد كان الأهدل أكثرهم حتَّى أنَّه ذكر أبياتًا يفوق عددُها عددَ أبيات الدُّرَّة، ويُخيَّل للقارئ أنَّه يقرأ شرحًا لألفيَّة ابن مالك، وتمرُّ صفحات ليس فيها مِن الدُّرَّة شيء! فكأنَّه اتخذ الدُّرَّة نقطة انطلاق لمسائل الأبواب النَّحويَّة جميعًا.

- لأنَّ الدُّرَّة مَتن مختصر للناشئة فإنَّ الشرَّاح قد استوفوا ما نقص من القواعد، وكان الأهدل أكثرهم ثُم الكلاليُّ ثُم العثيمين ثُمَّ المالكي.

ISSN : 2410-1818

- وردت بعض القراءات في شرحَي الكلاليِّ والأهدل مع توجيه كلِّ قراءة، انماز الكلاليُّ في التوجيه، وإذا كان في البيت رواية مختلفة ذكرها مُبيِّنًا موضع الشاهد، ولم يهتم الآخرون بذلك كاهتمام الكلاليِّ.

- أعرب الكلاليُّ الشواهد والأمثلة جميعها في ثنايا الشَّرح، في حين أنَّ العثيمين أعرب أكثرها، والأهدل أعربها في الهامش، ولعلَّ المالكي أقلَّ الشراح إعرابًا.

- اهتم الكلاليُّ بالتعليل كثيرًا لأهميَّة العِلل الأوليَّة في توضيح الأحكام النَّحويَّة لدى المُتعلِّمين، أمَّا سائر الشُّرَّاح فلم يولوها اهتمامًا كبيرًا.

- نقل الكلاليُّ آراء مَن سبقه معزوَّةً إلى أصحابها، إمَّا ذِكرًا وإمَّا بنصِّها مِن مصادرها، ولم ينقل الآخرون إلَّا شيئًا يسيرًا من ذلك.

- حفَلَ شرحُ الكلالي بالخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين وأفراد النُّحاة، ويرجِّح بين الأقوال، في حين تعرَّض الآخرون للخلاف في مسائل محدودة.

وهذا أنموذج مِن شرح الكلاليِّ: قال ابن نبهان: وانصِبْ لِمَا ضارَعَ مِن فِعْلٍ بـ(لَن)...

=قال الكلاليُّ بعد أنْ وضَّح المقصود بباب نواصب المضارع دُون أنْ يذكر البيت: (( وأخذ في النَّواصب وهي قِسمان؛ قِسم ينصبُ بنفسه وقِسم ينصب بأنْ مضمرة بعده، وبدأ بالأول، أي: الذي ينصب بنفسه وهو أربعة فقال: (وانصب لِما ضارَعَ) الاسم (مِن فعل بـ لن)، وهي حرف بسيط وليس أصلها لا النَّافية فأبدلت ألفها نونًا خلافًا للفراء، ولا أصلها إلَّا أنْ فحُذفت الهمزة تخفيفًا خِلافًا للخليل والكسائي، وهي لنفي: سَيفعلُ، أي: لِنفي الفعل المستقبَل، نحو: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١]، وإعرابه: (لن) حرف نفي ونصب، (نبرحَ) فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرِّف مِن (بَرِحَ) مِن أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها مستتر فيها وجوبًا تقديره نحن، عليه جار ومجرور، (عاكفين) خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنَّه جمع مذكر سالم ))(٤٩).

(٤٩) الفيوضات العميمة: ٦١.٦٢.

ISSN : 2410-1818

## المبحث الثالث: اختياراتُه النَّحْويَّة

هذا المبحث يشتمل على أشهر اختيارات الكلاليِّ في المسائل النَّحْويَّة، مُقتصِرًا على نصِّه وبيانِ أصل الخلاف في هذه المسائل وأشهر الأقوال فيها دون تفصيل، وبُوِّبت هذه المسائلُ تبعًا للباب النَّحْويِّ الذي تنتمي إليه مرتبةً كما وردت في الشرح، وقد وافق في بعضها الإجماعَ والجمهورَ، كما وافق البصريين أو الكوفيين أو أفراد النُّحاة في بعضها الآخر.

**باب الكلام والكلمة وأقسامها:**

١) قال الكلاليُّ عن عدد أقسام الكلمة: ((أي: الكلمة ثلاثة أنواع لا رابع لها بالإجماع، ولا التفات لِمَن زاد رابعًا وسمَّاه خالفةً وعنى بذلك اسم الفعل، نحو: صه فإنَّه خَلَفَ عن اسكت))(٥٠)، وهذا إجماع مِن النُّحاة، ولا يخرق هذا الإجماعَ قولُ المُخالِف بالخالِفة لاسم الفعل وهو أبو جعفر أحمد بن صابر(٥١).

٢) قال الكلاليُّ عن دخول (أل) الموصولة على الفعل: ((ولا تدخل الموصولة على الفعل إلَّا في ضرورة الشعر خِلافًا لابن مالك، قال الفاكهي: وخالفه ابنُ عنقا، قال: من علامات الاسم (أل) بأقسامها الآتية إلَّا الموصولة على الأصح ))(٥٢)، فابن مالك أجاز دخولها على الأفعال المضارعة بقلَّة كما أجاز القياس على ما ورد منها، واحتجَّ بثلاث حُجج؛ الشواهد التي وردت ليست مِن باب الضرورات بمفهومه للضرورة الشعرية، وقياسًا على الموصولات الأخرى، وتفريقًا بين (أل) الموصولة و (أل) التعريفيَّة، والجمهور أجمعوا على أنَّ ذلك نادرٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه(٥٣).

**باب أقسام الإعراب:**

١) قال الكلاليُّ عن سبب تسميَّة الاسم المنقوص بهذا الاسم: ((يُسمَّى الاسمُ المنقوص منقوصًا لأنَّه نقص حركتَينِ من حركات الإعراب، أو لحذف آخره عند سيبويه)) (٥٤). أي: نقص في إعرابه الضمة والكسرة وَبَقِيَت الفتحة(٥٥).

---

(٥٠) المصدر السابق: ٦.

(٥١) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان: ٥/ ١٢٨٩، وهمع الهوامع، السيوطي: ٣/ ١٠٤.

(٥٢) الفيوضات العميمة: ٨.

(٥٣) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك:١/ ١٩٧، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ١/ ٤٨٧. ٤٩٠.

(٥٤) الفيوضات العميمة: ١٥.

ISSN : 2410-1818

٢) قال الكلاليُّ عن عدد الأسماء الخمسة وإعرابها: ((الأسماء الخمسة هي كلُّ اسم مفرد معتل الآخر بواو قبلها ضمة في حالة الرفع، أو ألِف قبلها فتحة في حالة النَّصب، أو ياء قبلها كسرة في حالة الخفض، وبعضهم جعلها ستة بزيادة هنوك... التي تُعرب بالأحرف الثلاثة))(٥٦). وكونُها خمسة هو قول الفراء ومنسوب إلى الكوفيين(٥٧)، وكونها تُعرب بالحروف من مكان واحد هو قول الزَّجاجيِّ وأبي علي الفارسيِّ ومنسوب إلى البصريين غير سيبويه(٥٨)، واختياره هذا هو (( أبيَنُ المذاهبِ، وأبعدها عن التكلُّف؛ لأنَّ الإعراب إنَّما جيء به لِبيانِ مقتضى العامل، ولا فائدة في جعْلِ مُقدَّر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهرٍ وافٍ بالدِّلالة المطلوبة ))(٥٩).

٣) قال الكلاليُّ في تثنيَّة بعض الأسماء الموصولة والإشارة: ((فلا يُثنَّى المبني على الأصح، ونحو: (ذانِ) و(اللذانِ) صيغة مستقلَّة، وإنَّما تغيَّر بالعوامل نظرًا لصورة التثنيَّة فبُنيا على ما يُشاكل إعرابه، وهذا مُراد مَن قال أنَّهما ملحقان بالمثنى في إعرابه ))(٦٠). أي: ليس بتثنية صناعيَّةٍ تَبعًا للقاعدة النَّحْويَّة وإنَّما صيغةٌ للدِّلالة على التثنيَّة، وتعريفُها بعد التثنيَّة هو تعريفها قبل التثنيَّة(٦١).

٤) قال الكلاليُّ في إعراب (كِلا وَكِلتا): ((أخذ على ما يلحق به بشرط إضافته إلى المضمر... فإنْ أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويُقدَّر الإعراب على الألف كالمقصور؛ وذلك لأنَّ لهما حظًا من الإفراد والتثنيَّة لأنَّ لفظهما مفرد ومعناهما مثنًّى، فأعربا كالمفرد تارة وكالمثنَّى أخرى ))(٦٢)، وإلحاق كلا وكلتا بالمثنَّى هو قول البصريين لأنَّ اللفظ مفردٌ والمعنى تثنيَّة، والكوفيون

(٥٥) يُنظر: اللباب، للعكبري: ١/ ٨١.
(٥٦) الفيوضات العميمة: ٢٦ .٢٧.
(٥٧) يُنظر: همع الهوامع، للسيوطي: ١/ ١٣٥.
(٥٨) يُنظر: الجمل، لأبي القاسم الزجاجي: ٣، والإيضاح، لأبي علي الفارسي: ١٨، والتبيين، للعكبري: ١٩٣(المسألة ٢٠).
(٥٩) المقاصد الشافيَة، للشاطبي: ١/ ١٤٢.
(٦٠) الفيوضات العميمة: ٣٢.
(٦١) يُنظر: اللباب، للعكبري: ١/ ٩٨.
(٦٢) الفيوضات العميمة: ٣٣.

ISSN : 2410-1818

يجعلونهما من المثنَّى حقيقة لفظًا ومعنى، فهي مثل: صاحبَا زيدٍ، في الدِّلالة على التثنيَّة(٦٣).

**باب الأفعال وإعرابها:**

١) قال الكلاليُّ في بناء الفعل الماضي على الفتح: ((ما لم يتصل به ضمير رفع متحرِّك فإنَّه يُسكَّن، نحو: ضربتُ، وما لم يتصل به واو جمع فإنَّه يُضم، نحو: ضربوا، على خلاف الأصل ))(٦٤). وهو يُوافق مَن يبني الفعل الماضي على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرِّك وعلى الضم إذا اتصل به واو الجماعة كالزمخشري، ويُخالف المتقدِّمين كالخليل والفراء والمبرد الذين يبنونه على الفتح في جميع أحواله؛ إذ ألف الاثنين إذا اتصلت به توجب له الفتح وَواو الجماعة توجب له الضم فاختاروا الفتحة لِخِفَّتها(٦٥).

٢) قال الكلاليُّ عن العامل في رفع الفعل المضارع: ((الإعراب خاصٌّ بالمضارع، وهو مرفوع أبدًا حتى يدخلَ عليه ناصبٌ فينصبه أو جازم فيجزمه))(٦٦)، ودَرَجَ في إعراباته على التعبير بالتجرُّد من الناصب والجازم(٦٧). وفي سبب ارتفاع المضارع أقوال أهمها: لوقوعه موقعَ الاسم كوقوعه صفة وهو عامل معنوي وبه قال سيبويه، أو لمشابهتها اسم الفاعل في حركاته وسكناته، وعليهما البصريون، أو ارتفع بالتجرُّد مِن الناصب والجازم وهو قول الفراء ووافقه ابن مالك، أو لدخول المعاني المختلفة عليها كالأسماء وعليهما الكوفيون، أو أنَّه ارتفع بالزوائد في أوله وبه قال الكسائي(٦٨).

**باب نواصب الفعل المضارع:**

١) قال الكلاليُّ عن أصل (لن): ((هي حرف بسيط، وليس أصلها (لا) النافية فأبدلت ألفُها نونًا خلافًا للفراء، ولا أصلها (لا أنْ) فَحُذِفت الهمزةُ تخفيفًا خِلافًا للخليل

(٦٣) يُنظر: الإنصاف، للأنباري: ٢/ ٤٣٩(المسألة٦٢)، واللباب، للعكبري: ١/ ٣٩٨، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ١/ ١٦٤.

(٦٤) الفيوضات العميمة: ٥٤.

(٦٥) يُنظر: المقتضب، للمبرد: ٤/ ٨٠، والمنصف، لابن جني: ٢/ ١٢٩، والمفصل، للزمخشري: ١/ ٣١٩.

(٦٦) الفيوضات العميمة: ٦١.

(٦٧) يُنظر: المصدر السابق: ٥٧، ١١٣، وغيرها.

(٦٨) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ١٢، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٣/ ٣٢٨، وتوجيه اللمع، لابن الخباز: ٣٥١، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ١٢٧(المسألة ١٢ قسم الأفعال)، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ٦/ ٢.

ISSN : 2410-1818

والكسائي ))(٦٩). والأصلُ الإفرادُ وعدم التركيب وهو قول الجمهور، وقد ردَّ سيبويه وغيره على القائلين بالتركيب(٧٠).

٢) قال الكلاليُّ في توجيه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]: (( قُرئ في السبعة بالنَّصب، وهي قراءة غير أبي عمرو والكسائي إجراءً للظنِّ على أصله مِن غير تأويل؛ لأنَّه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يُلائم (أن) النَّاصبة الدَّالة على الرجاء والطمع ... والثاني مِن الوجهَين الرَّفعُ، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائيِّ على تنزيل الحسبان منزلة العِلم فيُلائم (أنْ) المخففة الدَّالة على التحقيق، وتكون حينئذٍ مُخففة مِن الثقيلة ... والنَّصب أرجح لأنَّ التأويل خلاف الأصل، ولهذا أجمعوا على النَّصب في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢]؛ وإنَّما لم يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل بين (أنْ) والفعل بخلاف الفصل بـ لا ))(٧١)، فردَّ الكلاليُّ ما اختلفوا فيه إلى ما اتفقوا عليه وزاد الرجوعَ إلى الأصل في عدم التأويل، وهذا الموضع مِن المواضع التي يجوز فيها الوجهان، أعني مجيء (أنْ) المُخفَّفة مِن الثقيلة التي تفيد التوكيد و(أنْ) الناصبة للأفعال؛ ((لأنَّه متوسط بين العِلم والخوف، فإذا غلب أحد طرفَيه وهو العِلم صار بمنزلة لو شدَّدت (أنْ) بعده، وإذا غلب الطرف الثاني وهو الرجاء والخوف لم يجز أنْ يقع بعد (إلَّا) (أنْ) الخفيفة نفسها النَّاصبة للأفعال))(٧٢)، وتوضيح ذلك: أنَّ النَّصب يكون بـ(أنْ) النَّاصبة للأفعال دلالة على عدم الحدوث(٧٣)؛ إذ ليس في (أنْ) دلالة على وقوع الشيء مِن عدمه فهي محتمِلة لهما، ولا أثر لـ(لا) في العمل، والرفع تكون (أنْ) مُخفَّفة مِن الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف دلالة على الحدوث لتناسب التوكيد المُستفاد مِن (أنْ) واليقين المستفاد مِن (حسب)، فيُحمَل الحُسبان على اليقين والعلم لا على الظنِّ لِتيقُّنه وهو قول سيبويه والأخفش، و(لا) عِوض عن التشديد أو عن اسمها المحذوف، والفعل رُفِع لأنَّه في

(٦٩) الفيوضات العميمة: ٦١.
(٧٠) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ٥، واللباب، للعكبري: ٢/ ٣٣.
(٧١) الفيوضات العميمة: ٦٧.٦٨.
(٧٢) يُنظر: العلل، للوراق: ٢٨٩.
(٧٣) يُنظر: المقتضب، للمبرد: ٣/ ٧، والأصول في النَّحو، لابن السراج: ٢/ ٢٠٩، وارتشاف الضرب، لأبي حيان: ٣/ ١٦٤٠.

ISSN : 2410-1818

موضع خبرها ولا عمل لـ (أنْ) فيه، و(كان) تامة لا تحتاج إلى خبر لأنَّها بمعنى حدث ووقع، والتقدير: وحسبوا أنْه لا تكونُ فتنةٌ، وهذا قول البصريين لأنَّها تأتي ولابدَّ مع السين أو (لا) للتفريق بينها وبين غيرها مِن أنواع (أنْ)(٧٤)، أو أنَّ (لا) حالت بين (أنْ) والنصب، وهذا على غير قول البصريين(٧٥).

٣) قال الكلاليُّ عن الحروف النَّاصبة للفعل: ((هي قسمان: قسم ينصبُ بنفسه، وقسم ينصب بـ(أنْ) مضمرة بعده ... ولمَّا نهى الكلام على ما ينصب المضارع بنفسه أخذ يتكلم على ما ينصب بـ (أنْ) مضمرة بعده جوازًا، وهو قسمان: ما يُضمر (أنْ) بعده جوازًا، وما يُضمر (أنْ) بعده وجوبًا))(٧٦). هذا قول البصريين، والكوفيون يجعلون النصب بهذه الحروف نفسها وليس بإضمار (أنْ)(٧٧).

**باب جوازم الفعل المضارع:**

١- قال الكلاليُّ عن جزم المضارع إذا وقع جوابًا للطلب: ((الطلب يجزم المضارع الواقع بعده إذا سقطت الفاء منه، أي الفعل المضارع، وقُصد به الجزاء للطلب السابق عليه))(٧٨). وهو قول الخليل والمبرِّد وغيرهما، وقول سيبويه أنَّ الجزم بشرط مُقدَّر أو لِتَضَمُّنِه معنى الشرط كما قال الفراء(٧٩).

٢- وفي إعراب الفعل (يقولُ) من قول زهير يمدح هرمًا:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ  يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

قال الكلاليُّ: ((قولهم: إنَّ المرفوعَ نفسَه جواب، أي: هو جواب معنى لا لفظًا لكونه مرفوعًا بالذي في محلِّ جزم، والجواب هو الجملة كما مرَّ، وهذا المرفوع بلا تقدير فاء، وإنَّما لم يظهر فيه الجزم لأنَّ الأدوات لمَّا لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضَعُفَت عن العمل في الجواب، وذهب المبرِّدُ والكوفيون إلى أنَّ المرفوع هو الجواب بتقدير الفاء، أي: فيقول إلى آخره، والمضارع مع الفاء يُرفع وجوبًا لكونه خبرًا لمبتدأ

(٧٤) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ١٦٦، ومعاني القرآن، للأخفش: ١/ ١٣٠، ومعاني الحروف، للرماني: ٤٨.
(٧٥) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ١/ ١٣٣.
(٧٦) الفيوضات العميمة: ٦١.٦٨.
(٧٧) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ١٧، والمقتضب، للمبرد: ٢/ ٦.
(٧٨) الفيوضات العميمة: ٤٠.
(٧٩) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ٩٣، ومعاني القرآن، للفراء: ٣: ٤٥، والمقتضب، للمبرد: ٢/ ١٣٥.

ISSN : 2410-1818

محذوف على التحقيق، فالجملة الاسمية مع الفاء في محلِّ جزم جواب الشرط، وذهب سيبويه إلى أنَّ المرفوع يُقدَّر تقديمه عن الأدوات ويكون دالًا على الجواب، فكأنه قال: ويقول إن أتاه خليل يوم مسغبة يقل إلى آخره))(٨٠). وجواب الشرط إذا وقع مضارعًا وفعل الشرط ماضيًا ففيه الوجهان الرفع والجزم(٨١)؛ والذي سوَّغ الرفعَ هو مجيء فعل الشرط ماضيًا لأنَّه لم يظهر عمل الجازم فناسب أنْ يكون الذي بعده غير مجزوم، وهو إذ رُفع لم يكن جوابًا وإنَّما دليلٌ على الجواب ويُقدَّر تقديمُه، ولو كان جوابًا لما سقطت منه الفاء وهي لا تسقط إلَّا في الشعر على قول البصريين، ويمكن أنْ يُحتجَّ للمبرد والكوفيين بأنَّ سقوط الفاء هنا كسقوطها مِن جواب (إذا) المرفوع؛ لأنَّ (إنْ) هنا أشبهت (إذا) في أنَّها (( لمَّا لم يَنجزم بها فعل الشرط لم يَنجزم فعلُ الجواب))(٨٢)، إضافة إلى قولهم على الأصل في عدم التقديم.

**باب النِّكرة والمعرفة:**

١) قال الكلاليُّ عن أصل اسم الإشارة (ذا): ((ألفه أصلية على الأصح، وقال الكوفيون الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكثير بدليل سقوطها في التثنية، نحو: (ذانِ)، ورُدَّ بأنَّ (ذانِ) ليس تثنيَة (ذا) بل هي صيغة وُضعت للتثنيَّة كـ(أنتما) وَ(هما)))(٨٣). والقول بأنَّها أصليَّة هو قول البصريين، وهي عندهم عين الكلمة منقلبة عن ياء، فأصل (ذا) هو (ذَيٌّ) بتشديد الياء، حُذفت الياء الثانية فصار (ذي) بتخفيف الياء، ثُم أُبدلت الياء ألفًا لئلَّا تلتحق بـ(كي)(٨٤).

**باب الفاعل وأحكامه:**

١) ١ـ وفي منع مجيء الجملة فاعلًا قال الكلاليُّ في محترزات تعريف الفاعل: ((خرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلًا، وأمَّا نحو قوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ ليوسف:٣٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ

(٨٠) الفيوضات العميمة: ٩٩..١٠٠.

(٨١) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/ ٦٦، والمقتضب، للمبرد: ٢/ ٧٠، وشرح ابن الناظم، لابن الناظم: ٤٩٧.

(٨٢) المقاصد الشافية، للشاطبي: ٦/ ١٣٤.

(٨٣) الفيوضات العميمة: ١١٨.

(٨٤) يُنظر: الإنصاف، للأنباري: ٦٦٩/٢ (المسألة٩٥)، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٦١ (الأسماء٤٧ قسم الأسماء).

ISSN : 2410-1818

فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فلا يصحُّ أنَّ الفاعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المفهوم منهما، أي: بدا هو أي البدا، ويتبيَّن هو، أي: التبيُّن، والجملة من قوله ليسجننَّه وقوله كيف فعلنا ليست فاعل بل هي مفسرة للضمير))(٨٥)، وهو قول البصريين لأنَّ الفاعل يُضمر والجُمل ليست كذلك(٨٦)، وبُني على ذلك مَنْعُ بناء الأفعال الناقصة للمجهول؛ إذ سيقوم الخبر مقام الفاعل والخبر يكون جملة، إضافة إلى عِلَّة أخرى وهي أنَّ الخبر سيكون بلا مبتدأ(٨٧)، وقد أجاز مجيءَ الفاعل جملةً الكوفيون ومَن وافقهم، واشترط الفراء أنْ يكون المسند إليها قلبيًّا وأنْ تُسبَق بأداة مُعلِّقة، وخصَّ ابنُ هشام التعليق بالاستفهام، نحو: ظهر لي أقام زيد، وقد نُسب القول بالجواز إلى سيبويه عند إعراب آية سورة يوسف، والذي يظهر أنَّه جعل الفاعل محذوفًا دلَّت الجملة عليه(٨٨).

٢) قال الكلاليُّ في أحكام الفاعل: ((ومنها أنَّه لا يجوز تقديمُه على الفعل، فإنْ وُجد في اللفظ ما ظاهرُه أنَّه فاعل متقدِّم على الفعل وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل عائد على المتقدِّم إمَّا مبتدأ نحو: زيدٌ قام، وإمَّا فاعل بفعل محذوف وجوبًا نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦]))(٨٩)، هذا قول البصريين، والكوفيون يُعربون الاسم المرفوع بعد (إنْ) وَ(إذا) الشرطيتَين فاعلًا للفعل الذي بعده ولا يُقدِّرون محذوفًا، أمَّا الأخفش فلا تقدير ولا تقديم عنده إذ يُعربه مبتدأ خبره الجملة التي بعده(٩٠)، ولعلَّ قولَي الكوفيينَ والأخفش أيسر وأبلغ للنَّظم القرآني.

(٨٥) الفيوضات العميمة: ١٣٥ .١٣٦.

(٨٦) يُنظر: المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي: ٥٢٥ (المسألة ٦٠).

(٨٧) يُنظر: ائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ١٣٧ (المسألة ٣٠ قسم الأفعال).

(٨٨) يُنظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٥/ ١٧٩، ومشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي: ٣٦٧، ومغني اللبيب، لابن هشام: ١/ ٥٥٩، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٩٩(المسألة١١٥ قسم الأسماء).

(٨٩) الفيوضات العميمة: ١٣٧.

(٩٠) يُنظر: معاني القرآن، للأخفش: ٢/ ٣٢٧، والإنصاف، للأنباري: ٢/ ٦١٥ (المسألة ٨٥).

ISSN : 2410-1818

٣) قال الكلاليُّ في ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه: (( ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده بل يتعيَّن عند وجوده للنِّيابة ))(٩١)، وهو قول البصريين، أمَّا الكوفيون فيجيزون ذلك، والأولى إنابة ما يقع عليه اهتمام المتكلِّم(٩٢).

**باب المبتدأ والخبر:**

١) قال الكلاليُّ في محترزات تعريف المبتدأ: ((احترز بالعوامل اللفظيَّة عن العوامل المعنويَّة وهو الابتداء، الذي هو تجرُّد الاسم للإسناد فإنَّ الصحيح أنَّه العامل في المبتدأ))(٩٣). وذكر العكبري خمسة أقوال في العامل الذي رفع المبتدأ، وَرَدَّ تفسير الابتداء بالتجرُّد للإسناد بأنَّ الإسناد يكون بعد ذِكر المبتدأ فيكون العامل متأخرًا على المعمول لفظًا وتقديرًا وهذا مُخالف للقاعدة، وبيَّن أنَّ تفسير البصريين للابتداء هو وقوع الاسم أولًا مقتضيًا ثانيًا(٩٤)، وفسَّر الزجاجي الابتداء بمشابهة المبتدأ للفاعل ومضارعته له في احتياجه إلى خبر كما احتاج الفاعل إلى فعل(٩٥).

٢) قال الكلاليُّ في تقدير الخبر إذا كان كونًا عامًا: ((لا بدَّ في تقديره كونًا عامًا كالحصول والاستقرار أو الكون والثبوت والوقوع والوجود، فيتعيَّن تقدير واحد مِن هذه، ثُمَّ الذي ذهب إليه ابن مالك أنَّ الأرجح تقدير المتعلق بصيغة الاسم، فيُقدِّر كائن أو مستقر؛ لأنَّ الأصح أنَّ المحذوف المقدَّر بما ذكر هو الخبر وحده، قال الفاكهي: قال بعضُ المتأخرين: وهذا هو الحقُّ إذ المفهوم مِن: زيدٌ عندك، أنَّه مُستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة، فإذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قُدِّر استقرَّ لا مستقر، قال السعد التفتازاني: الإنصاف أنَّ المفهوم مِن نحو: زيدٌ في الدار، أنَّه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقرَّ، وإذا قُدِّر كائنٌ فهو مِن كان التامة والظرف بالنسبة إليه لغو وإلَّا لزم التسلسل ))(٩٦). التقدير بالفعل اختاره

(٩١) الفيوضات العميمة: ١٤١.
(٩٢) يُنظر: التبيين، للعكبري: ٢٦٨ المسألة (٣٨)، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٧٧ المسألة (٧٨ قسم الأسماء).
(٩٣) الفيوضات العميمة: ١٤٥.
(٩٤) يُنظر: اللباب، للعكبري: ١/ ١٢٥ .١٢٧.
(٩٥) يُنظر: الجمل في النَّحو، للزجاجي: ٣٦.
(٩٦) الفيوضات العميمة: ١٥٠.

ISSN : 2410-1818

الأكثرون وهو قول البصريين؛ لأنَّه الأصل في التعلُّق ولا يتعلَّق الظرف بالمفرد إلَّا إذا كان الاسم من لفظ الفعل أو بمعناه أو شبيهًا به، وحُجَّة مَن قدَّره اسمًا كبعض الكوفيين وابن السراج وابن جني أنَّ الأصل في الخبر الإفراد، والجملة لا تقع في موضعه إلَّا بعد تأويلها بمفرد، وأنَّ في تقدير المفرد تقليلٌ للحذف والتقدير(٩٧).

٣) قال الكلاليُّ في تعدُّد الخبر: (( ويجوز تعدُّد الخبر مع كون المبتدأ واحدًا؛ لأنَّ الخبر كالنعت، والشيء الواحد يجوز أنْ يُنعت بنعوت متعدِّدة نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ ))(٩٨)، هذا قول الجمهور من البصريين والكوفيين، وقد خالف ابنُ عصفور ومَن وافقه من نحْويي المغرب في تعدُّدِ الخبر فمنعوه، وما ورد منه يكون الأول هو الخبر وما سواه إمَّا أن يكون وصفًا وإمَّا أنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف يُقدَّر(٩٩).

**باب النَّواسخ:**

١) قال الكلاليُّ عن تسميَّة الأفعال الناقصة بهذا الاسم: ((تُسمَّى الأفعال الناقصة لِعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها))(١٠٠)، هذا أحدُ القولَين، ومِمَّن قال به ابن عصفور وابن خروف وابن الخباز والرضي وابن مالك في شرح التسهيل وأبو حيَّان(١٠١)، والقول الآخر لدلالتها على الحدث دون الزمن، ومِمَّن قال به الخوارزمي وابن يعيش من شرَّاح المفصل(١٠٢)، وَعَكَسَ الشَّاطبي فجعلها مجردة للدِّلالة على الزمان عند المُحقِّقين مجردة عن دلالتها على الحدث(١٠٣)، ((وكونُها لا تدلُّ على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسيِّ وابن جنِّي والجرجانيّ وابن بَرهان والأستاذ أبو علي وهو ظاهر مذهب

(٩٧) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١/ ١٧٤، وتوجيه اللمع، لابن الخباز: ١١٢.
(٩٨) الفيوضات العميمة: ١٥١.
(٩٩) يُنظر: المقرَّب، لابن عصفور: ١/ ٨٦، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: ١/ ١٩٣.
(١٠٠) الفيوضات العميمة: ١٥٤.
(١٠١) يُنظر: شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٣٨٥، وتوجيه اللمع، لابن الخباز: ١٣٤، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي: ١٧٥/٤، ارتشاف الضرب، لأبي حيَّان: ٣/ ١١٥١.
(١٠٢) يُنظر: التخمير، للخوارزمي: ٣/ ٢٨٣، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٧/ ٣٥٣.
(١٠٣) يُنظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٢/ ١٤٤، و٢/ ١٧٩.

ISSN : 2410-1818

سيبويه))(١٠٤)، وما المانع مِن الجمع بين العلتَين في التسمية؟ أي: سُمِّيت ناقصة لِسببَينِ؛ لِعدم دِلالتها على الزَّمن ولِعدم اكتفائها بمرفوعها؛ قياسًا على تمامها فإنَّها إذا جاءت بمعنى وُجد أو حصل أو حدث كانت تامة لِدلالتها على الزَّمن، وتمامُها اكتفاؤها بمرفوعها فاعلًا.

٢) قال الكلاليُّ في توسُّط خبر الأفعال النَّاقصة: ((يجوز في خبر هذه الأفعال أنْ يتوسَّط بينها وبين اسمها، نحو قوله تعالى:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]))(١٠٥). وهو قول الجمهور لتصرُّفها في نفسها وما تصرَّف في نفسه تصرَّف في معموله، خلافًا لابن درستويه في (ليس) وابن معطي في (ما دام)، ولم يعتدَّ الجمهور بعدم التصرُّف الطارئ عليهما، وقد ذكر ابن مالك الإجماع على جواز التوسط تبعًا لابن عصفور وغيره، وهو مُنخرق بمخالفتهما(١٠٦).

٣) قال الكلاليُّ عن عمل (لاتَ) في غير الحِين: ((وأمَّا (لات) فتعمل عمل (ليس) بإجماع من العرب بشرط أنْ يكون اسمُها وخبرُها بلفظ الحِين، فلا تعمل في غيره وإنْ رادفه وذلك لِقِلَّتها في الكلام، وهذا ما عليه سيبويه والجمهور، وقيل لا تختصُّ بالحين بل تعمل فيه وفي ما رادفه كالساعة والأوان، قال الفاكهي: وهو ظاهر عبارة التسهيل، ثم قال: وجزم في الشذور وشرحه بأنَّها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلَّة))(١٠٧). وكونها تعمل في الحين ومرادفاته هو قول أبي علي الفارسيِّ ومَن وافقه(١٠٨)

**باب التوابع:**

١) قال الكلاليُّ عن توكيد النَّكرة: (( لا يجوز توكيدُ النَّكرة عند البصريين ))(١٠٩)؛ لأنَّها شائعةٌ لا عامة، غير معيَّنة ولا خاصة بشيء، والتوكيد يُعيِّن ويُخصِّص فيتناقضانِ، وأجاز الكوفيون توكيدَ النَّكرة بغير لفظها(١١٠).

(١٠٤) ارتشاف الضرب، لأبي حيَّان: ٣/ ١١٥١. وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام: ٤١٨.
(١٠٥) الفيوضات العميمة: ١٥٧.
(١٠٦) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيَّان: ٣/ ١١٦٩، وشرح التصريح، للأزهري: ١/ ٢٤٢.
(١٠٧) الفيوضات العميمة: ١٦٦.
(١٠٨) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ١/ ٥٧، ومغني اللبيب، لابن هشام: ٢٥٥.
(١٠٩) الفيوضات العميمة: ١٨٦.
(١١٠) يُنظر: ائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٦١( المسألة ٤٨ قسم الأسماء).

ISSN : 2410-1818

٢) قال الكلاليُّ في ما يفارق فيه عطفُ البيان البدلَ: ((يصحُّ في عطف البيان أنْ يُعرَب بدل كلٍّ في الغالب، وخرج بالغالب حالتان: الأولى ما إذا وجب ذكره نحو قولك: هندٌ قام زيدٌ أخوها... والثانية أنْ يمتنع إحلالُه محل الأول نحو: يا زيد الحارث... وما ذُكر في هاتين الحالتَين هو الذي عليه عامة النُّحاة المتأخرين وعن ابن عنقاء، والحقُّ جواز إعرابه بدلًا في هذا وغيره))(١١١). وقد ذكر العنابيُّ اثنَي عشر موضعًا بزيادة موضع على شيخه أبي حيَّان(١١٢).

عند شرح قول النَّاظم: (وكل تمييز بشرط كَمُلا) قال الكلاليُّ: ((أي مِن كونه نكرة؛ لأنَّه لَمَّا كان الغرضُ منه التفسير وإزالة الإبهام وذلك حاصل بالنِّكرة التزموا تنكيره احترازًا مِن العبث والزيادة لغير غرض، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر:

رأيتك لَمَّا أنْ عرفتَ وجوهنا صَددتَ وَطِبتَ النَّفسَ يا قيس عن عمرو

على زيادة أل))(١١٣)، هذا قول البصريين لِخفَّة النكرة، وأجاز الكوفيون أن يكون معرفة، ويُوجِّه البصريون ما ورد منه معرفة بزيادة (أل) التعريف إن كان مُعرَّفًا بها، وإن كان تعريفه بالإضافة فعلى التشبيه بالمفعول به، أو على تضمين الفعل غير المتعدي معنى فعلٍ متعد، أو على إسقاط حرف الجر، أي: بنزع الخافض(١١٤).

٣) قال الكلاليُّ عن تقديم التمييز على عامله: ((لا يتقدَّم التمييز لِذاتٍ أو نسبة على عامله مطلقًا اسمًا كان العامل أو فعلًا جامدًا أو مُتصرِّفًا، فلا يُقال: عندي زيتًا رطلٌ، ولا رجلًا ما أحسنه، ولا نفسًا طاب محمَّد، وهذا مذهب الجمهور؛ وذلك لأنَّ المقصود مِن التمييز هو الإبهام أولًا ثُمَّ التفسير وإزالة الإبهام، وتقدُّمه على ذلك العامل يُنافي المقصود، ولأنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح والنعتُ لا يتقدَّم على

(١١١) الفيوضات العميمة: ١٩٥ .١٩٦. واستعمل مصطلح (بدل كُل مِن كل) على غير عادته في التعبير بـ(بدل الشيء)؛ لشهرتها.

(١١٢) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان: ٤/ ١٩٤٤ .١٩٤٦، والتبيان في تعيين عطف البيان، للعنابي: ٧٧ .٨٣.

(١١٣) الفيوضات العميمة: ٢٢٠.

(١١٤) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ١/ ٢٠٥، ومعاني القرآن، للفراء: ١/ ٧٩، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٤٤ (المسألة ٢٢ قسم الأسماء)، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ٣/ ٥٢٨.

ISSN : 2410-1818

عامله، وأجاز الكسائيُّ والمبرد والمازنيُّ واختاره ابنُ مالك تقديمَه على عامله المُتصرِّف، نحو: نفسًا طاب زيدٌ، وعرقًا تصبَّب بكر، واستدلوا بقول الشاعر:

أتهجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ ))[١١٥].

والجواز المذكور هو قولُ الكوفيين والمازني وتلميذه المبرد، وخُرِّج البيت بتخريجات منها رواية البيت برواية أخرى(١١٦)، ويُضاف إلى العِلتَينِ اللتَين ذكرهما الكلاليُّ أنَّ المُميَّز فاعلٌ في المعنى.

**باب المستثنى:**

١) قال الكلاليُّ في مجيء المستثنى جملة في الاستثناء المنقطع: ((ما تقرر من وجوب النَّصب في الاستثناء مِن كلام تام موجب سواء كان متصلًا أو منقطعًا هو المشهور المعروف في كُتب العربيَّة، وقد سُمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله ﷺ: الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلَّا ذِكرُ اللّه وما والاه أو عالمٌ أو متعلِّمٌ، وقرئ:﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، بالرفع(١١٧)، فقيل المرفوع في جميع ذلك بدل بعض من المستثنى منه؛ لأنَّ الإبدالَ بعد الكلام التام الموجب لغةٌ حكاها أبوحيَّان وخرَّج عليها القراءة المذكورة، والأصح أنَّ المرفوع مبتدأ حُذف خبرُه لدلالة ما قبله، أي: إلَّا ذِكرُ اللّه إلى آخره فليس بملعون، وإلَّا قليلٌ منهم فلم يشربوا، والجملة في ذلك كلِّه استثناء منقطع فمحلُّها النَّصب، ومجيء الاستثناء جملة هو ما جرى عليه ابنُ هشام تبعًا للفراء وابن خروف وهو الأصح ))(١١٨). الأصل أنْ يكون المستثنى في الاستثناء المنقطع مفردًا، وقد أجاز مجيئه جملةً جماعةٌ من النُّحاة وجعلوا هذه الجملة الثامنة من الجُمل التي لها محلٌّ من الإعراب، فتكون الجملة في محلِّ نصب على الاستثناء المنقطع، منهم الفراء والسيرافي وابن خروف

(١١٥) الفيوضات العميمة: ٢٢٤ . ٢٢٥.

(١١٦) يُنظر: التبيين، للعكبري: ٣٩٤ (المسألة ٦٥)، والتخمير، للخوارزمي: ١/ ٤٥١، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٣٨(المسألة ١٨ قسم الأسماء).

(١١٧) قرأ بها عبدالله وأبي والأعمش، يُنظر: البحر المحيط، لأبي حيَّان: ٢/ ٢٧٥.

(١١٨) الفيوضات العميمة: ٢٢٨ . ٢٢٩

ISSN : 2410-1818

وابن الناظم وابن هشام وغيرهم وتابعهم الكلاليُّ ونقلتُ نصَّه السَّابق كاملًا لوضوحه بالشواهد فأغنى عن التفصيل(١١٩).

**باب المفاعيل :**

١) قال الكلاليُّ عن اشتراط أن يكون المفعول لأجله مصدرًا: ((أجاز يونس كونه غير مصدر كقولهم: أمَّا العبيدَ فذو عبيد، بنصب العبيدَ، بمعنى: مهما يُذكر شخص من أجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير، وأنكر سيبويه نصبَ (العبيدَ) وقال: إنَّه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفعَ، وأوَّله الزجاج على حذف المصدر، أي: أمَّا تملك العبيد، والذي عليه أكثر محقِّقي المتأخرين كابن هشام على أنَّ العبيد ونحوه مِمَّا جاء على هذا التركيب منصوب على أنَّه مفعول به، أي: مهما ذكرت العبيد، ونحو قولهم: أمَّا البصرة فلا بصرة لكم، أي: مهما ترى البصرة، وهذا هو الراجح))(١٢٠)؛ لأنَّ المصدر يُشعر بالعِلِّيَّة بخلاف الذوات، والرَّفع عند سيبويه على تقدير محذوف في الكلام، والمعنى: أمَّا العبيد فأنت منهم ذو عبيد؛ لأنَّه عيَّنهم ولو لم يُعَيِّنْهم جاز النَّصب لتشبيهه الاسم بالمصدر في دخول (أل) التعريف عليه مع كونه منصوبًا (١٢١).

٢) قال الكلاليُّ عن شرط أنْ يكون المفعول لأجله مصدرًا قلبيًّا: ((هل يُشترط مع ذلك كونه قلبيًّا أم لا؟ فيه خلاف والأصحُّ اشتراط كونه قلبيًّا، أي: من أفعال النَّفس الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والإجلال؛ لأنَّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلَّل ))(١٢٢)، واشتراط كونه قلبيًّا هو مذهب الأكثرين كما وصفه إبراهيم بن القيم(١٢٣)، ولعلَّه أراد أكثر المتأخرين كالشلوبين وابن الخبَّاز والرُّندي وغيرهم(١٢٤)، وإنَّما لم يذكر المُتقدِّمون هذا الشرط لأنَّه ((مُستغنى عنه بشرط اتحاد الزَّمان؛ لأنَّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزَّمان مع

(١١٩) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ١٦٦، وشرح ابن الناظم: ٢١٢، ومغني اللبيب، لابن هشام: ٤٠٩.
(١٢٠) الفيوضات العميمة: ٢٣٧.
(١٢١) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ١/ ٣٨٨. ٣٨٩، وأوضح المسالك، لابن هشام: ٢/ ١٩٧.
(١٢٢) الفيوضات العميمة: ٢٣٦. ٢٣٧.
(١٢٣) يُنظر: إرشاد السالك: ١/ ٣٤٦.
(١٢٤) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيَّان: ٣/ ١٣٨٣، وهمع الهوامع، للسيوطي: ٢/ ١٣١.

ISSN : 2410-1818

الفعل المُعلَّل، كما أنَّه لم يُشترط ألَّا يكون مِن لفظ الفعل؛ لأنَّ المصدر لا يكون عِلَّةً لِفعلِه ))(١٢٥)، وهذا في غاية الوضوح.

**باب إعمال اسم الفاعل:**

- قال الكلاليُّ عن إعمال اسم الفاعل بالشرطَينِ المعروفَين: ((والتزم أنت بشرطَيه: وهما كونه للحال حقيقة، نحو: أنا ضارب زيدًا الآن، أو حكاية نحو:﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨]... والثاني مِن الشرطَينِ اعتمادُه على واحدٍ مِن أمور أربعة: نفي أو استفهام أو مُخبَر عنه أو موصوف ))(١٢٦). والشرطانِ للبصريينَ ولم يشترطْهما الكوفيونَ(١٢٧).

## النتائج

**نتائجُ هذه الدِّراسة كثيرة يلمسُها القارئ بيُسرٍ، وأشهرُها:**

- يُعدُّ الكلاليُّ مِن العلماء الموجِهين الذين أسهموا في بناء ثقافة أمَّته، وتغيير حالة بلده إلى الأفضل بالنَّظر إلى المدَّة الزمنيَّة التي جاء فيها، وآثارُه شاهدةٌ على ذلك.
- خلَّف الكلاليُّ مصنفات عدة في مجالات العلم المتنوعة، ومنها النَّحو الذي شرح فيه منظومَتينِ إحداها ألفية وهي ألفيَّة ابن مالك، والأخرى غير ألفيَّة وهي دُرَّة ابن نبهان.
- تُعدُّ هذه الدِّراسة بكرًا وذاتُ جدَّة؛ إذ أبانت جهود عالمٍ واسع الفهم لم يُعط حقَّه مِن المكانة العلميَّة، وأبرزت الكلاليَّ عَلَمًا مِن أعلام النَّحو، وقدَّمت شرحًا مغمورًا مِن شروح الدُّرَّة اليتيمة لِتتجِه إليه أنظار الباحثين.
- أقام شرحَه للدُّرَّة على منهجٍ واضح المعالم دلالة على براعته في التأليف، فقد قدَّم لِشرحه بمقدِّمة وختمه بخاتمة، في حين أنَّ بعض شُرَّاح المنظومات لا يفعلون ذلك كونهم يشرحون أرجوزة علميَّة، وبين المُقدَّمة والخاتمة منهج منضبط عرْضًا

(١٢٥) المقاصد الشافية، للشاطبي: ٣/ ٢٧٧.

(١٢٦) الفيوضات العميمة: ٢٤٦.

(١٢٧) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ١/ ١٦٤، وائتلاف النصرة، للزَّبيدي: ٨٦ المسألة (٩٢ قسم الأسماء)، و٩٧.٩٨ المسألة (١١٢ قسم الأسماء).

ISSN : 2410-1818

ومناقشةً وتعريفًا وتعليلًا واستشهادًا وتمثيلًا واستيعابًا لِكُتب المتقدِّمين وتنوعًا في المصادر.

- استشهد الشَّارح بالقرآن الكريم كثيرًا، كما أنَّه استشهد بالحديث النَّبوي، ولم يضِن بالشعر والأمثال والأقوال.
- كان للشريعة الإسلامية تأثيرٌ بيِّنٌ في أمثلته الإصلاحيَّة ومصطلحاته وحدوده واختياراته وتعبيره وإعراباته، وهذا يُشير إلى الأثر الإيجابي على الشَّرح الذي أَحْدَثَه تَنوُّع ثقافة الكلاليِّ.
- أولى الكلاليُّ اهتمامًا واضحًا بالتعليل والخلاف النَّحويَين مِمَّا أعطى الشَّرحَ قيمةً علميَّةً وتعليميَّةً.
- ظهرت شخصيَّةُ الكلاليِّ العلميَّة واضحةً مِن خلال منهجه كما سبق، ومِن خلال عرضه آراء النَّاظم، فلم يكن موافِقًا لابن نبهان دائمًا، وإنَّما كان باحِثًا ومُحقِّقًا فوُجدت له مخالفاتٌ ومناقشات لبعض تلك الآراء.
- يتبوأ شرحُ الكلاليِّ للدُّرَّة اليتيمة مكانةً عالية بين ثلاثة الشُّروح الأخرى، فهو جديرٌ بالدِّراسة والتحقيق.
- غلب على اختيارات الكلاليِّ النَّحْويَّة موافقةُ البصريين، ولا يعني ذلك أنَّه يتعصَّب لهم، كيف وقد اختار بعض آراء الكوفيين وأفراد النُّحاة، فَمِن موافقته الكوفيين جعْلُه عدد الأسماء خمسة وليست ستة. ومِن موافقته أفراد النُّحاة موافقته للمتأخرين كالزمخشري في بناء الفعل الماضي على الفتح وعلى الضم وعلى السكون، وموافقته الفراء في رفع الفعل المضارع لِتجرده من الناصب والجازم، وموافقته ابن عصفور وابن خروف وابن الخبَّاز وابن مالك والرضي وابن مالك وأبوحيَّان في تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم لِعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها، وموافقة الفراء ومَن وافقه في مجيء المستثنى جملةً في الاستثناء المنقطع.

ISSN : 2410-1818

**المراجع والمصادر :**


١) ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَّبيدي (٨٠٢ هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢) التوجيه النَّحوي في ضوء الخلاف العقدي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (دكتوراه)، للدكتور نجيب بن محفوظ الزُّبيدي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٣) إثبات ما ليس مثبوت من تاريخ يافع في حضرموت، لعبد الخالق بن عبد الله بن صالح البطاطي، ط١، دار البلاد، جدة، ١٩٨٩م.

٤) أخطاء النَّحويين واللغويين في العقيدة، لأبي محمد صلاح بن فتيني كنتوش العدني، الميراث النَّبوي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيَّان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.

٦) إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، لإبراهيم بن محمَّد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٦٧هـ)، تحقيق: محمَّد السهيلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧) الأصول في النَّحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج (٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.

٨) إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله حسين المعروف بابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ.

٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) راجعه يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ .

ISSN : 2410-1818

١١) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ )، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
١٢) البحر المحيط، لأبي حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
١٣) البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي (٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط٤، ١٤١٨هـ.
١٤) التبيان في تعيين عطف البيان (ضمن: رسالتانِ في النَّحو)، لشهاب الدين أبي العباس أحمد الأصبحي العنابي (٧٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
١٥) التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
١٦) التخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
١٧) توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٧هـ)، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٨) جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي، لِمحمَّد بن أبي بكر باذيب، دار الفتح للدراسات والنشر، عمَّان، الأردن، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٩) حضرموت فصول في الدول والأعلام والقبائل والأنساب أو شذور مِن مناجم الأحقاف، عبد الله بن أحمد الناخبي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط ٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
٢٠) الرَّدُّ على النُّحاة (ضمن كتاب: دراسات ونصوص لغوية)، للدكتور محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

ISSN : 2410-1818

٢١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٢) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأسترآباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د ت.

٢٣) شرح الكافية الشافية، لجمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٣٤ ه - ٢٠١٣.

٢٤) شرح المفصل، لموفق الدين ابن يعيش(٦٤٣هـ)، تحقيق أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د ت.

٢٥) العلل في النَّحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق (٣٨١هـ)، تحقيق: مهازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦) غيث الديمة بشرح الدرة اليتيمة، للدكتور عبد الله قادري الأهدل، دار المجتمع، جدة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٧) كتاب سيبويه، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د ت.

٢٨) القضاء في حضرموت في ثلث قرن (١٣٥١ - ١٣٨٥هـ / ١٩٣٢ - ١٩٦٦م)، لعبد الرحمن بن عبد الله بكير، المعهد العالي للقضاء، صنعاء، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٩) فرائد النَّحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة، لمحمد بن علي بن حسين المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٤٦هـ.

٣٠) الفيوضات العميمة شرح الدُّرَّة اليتيمة، لسالم بن مبارك بن سالم بن عبد الرحمن الكَلَالِي (١٣٦٢ هـ)، مصورة ورقية عن مصورة الدكتور حسين الحبشي عن مخطوطة مكتبة السيد محسن بن جعفر بونمي، غيل باوزير.

٣١) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، الجزء الأول تحقيق: غازي طليمات، والجزء الثاني تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.

ISSN : 2410-1818

٣٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د ط، د ت.
٣٣) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٣٤) معاني القرآن، للأخفش الأوسط ، تحقيق: الدكتور فائز فارس، دار البشير، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٥) معاني الحروف، لأبي الحسن الرُّماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: عرفان بن سليم حسُّونة، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٣٦) معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمَّد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
٣٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام(٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٣٨) المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، الجزء الثالث تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٣٩) المقتضب، لأبي العباس محمَّد بن يزيد المبرد (٢٨٦هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت.
٤٠) المقرب، لعلي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، مطابع العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٤١) منظومة الدرة اليتيمة في علم النَّحو، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٤٢١ هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧م.
٤٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د ت.